الفصل الرابع

تفسير ومتطلبات مواصفات العقد

INTERPRETATION AND REQUIREMENTS OF CONTRACT SPECIFICATIONS

(٤-١) المقدمة

هناك عدة مجالات من مشكلات العقود تكون غالباً سبباً في المطالبات وأوامر التغيير، ويشمل ذلك تفسير العقد، والمواصفات التي فيها عيوب، وواجب طلب التوضيحات، وواجب الإفادة، وواجب التقدم في الأعمال وواجب الفحص. وجميع هذه العناصر مضمنة في بند التغييرات في لائحة المشتريات الفيدرالية (FAR) وهي عموماً مدرجة أيضاً في بند التغييرات في عقود التشييد الخاصة.

وتنشأ هذه المشكلات من التفسيرات المختلفة لنصوص العقود من الخبرات المختلفة في طرق أو أساليب التشييد، والأهداف المتباينة لكل من المقاول والمالك. وبالرغم من أن هدف المقاول والمالك هو تنفيذ منشأ حسب أصول المصنعية وبسعر مناسب، لم تعد حجم وتعقيدات مشاريع التشييد في الوقت الحاضر تسمح بالزمن والمساحة الكافية لمراعاة كل التفاصيل. ولاشك أن كل مقاول وكل صاحب عمل سوف يفسر كل وضع معين بطريقة مختلفة. وعلى كل حال وفي فترة زمنية، طُورت هذه الحالات إلى أن أصبحت تفسيرات قياسية نتيجة حالات وّجِهت باستمرار. ويحاول هذا الفصل أن يستعرض ويوضح بعض الأساليب المستخدمة لتسوية مسألة تفسير العقد.

(٢-٤) أحكام تفسير العقد

(أ٢-٤) خلفية

لقد تم إعداد مجموعة من الأحكام على مر السنين من أجل تفسير عقود التشييد. وقد ظلت هذه الأحكام مستخدمة من قبل هيئات استئناف العقود والمحاكم كدليل في إصدار الحكم في مشكلات تفسير العقود. وهذه الأحكام تم نشرها بواسطة المعهد القانوني الأمريكي في صياغة قانون العقود (American Law Institute in Restatement of the Law of Contract)[1] (١٩٣٢م) حسبما هو موضح في الملحق (٦) (Appendix 6) والمعالم البارزة لهذه التفسيرات المرجعية يجب فحصها.

(ب٢-٤) المعقولية

المبدأ الرئيسي الذي يستند إليه تفسير العقد هو المعقولية. هل التفسيرات للعقد من قبل الأطراف معقولة؟ وإذا كان كذلك فهل أحد التفسيرات أكثر معقولية؟ يمكن أن يكون هناك عدد من التفسيرات للمواصفات، لذا يتعين أن ندري أبينها تفسير غالب أم أن التفسيرات المختلفة عموماً مقبولة؟. فقد يكون هناك مواصفة يقصد بها معنى معين وإذا لم يكن ذلك المعنى قد تم توضحيه بشكل واضح فلن يتمكن الطرف الآخر في العقد من إدراك ذلك المعنى. وعادة يتحكم المعنى الأكثر معقولية في ظل الظروف القائمة في تفسير العقد. "المقاول الحكومي لا يمكن أن يعكس ما هو وراء الإدراك البصري في تحديد المسؤوليات التعاقدية، لذا فإن السؤال الملح هو، 'ماذا فهم المقاول بوصفه يعمل في مجال التشييد؟ وليس 'ماذا كان يقصد الشخص الذي كتب نصوص العقد؟'"[2]

وفي هذه الحالات سوف "تسعى المحكمة لمعرفة المعنى الذي تعكسه صياغة اللغة بالنسبة إلى مقدم العطاء الذكي .... الذي يفترض أن يكون لديه المعرفة الفنية والمهنية في مجال عمله ويعرف كيف يقرأ ويفسر المواصفات الفنية الهندسية ويقوم بتنفيذ أعمال التشييد طبقاً للمواصفات."[3]

وفي حالة مواجهة المقاول عند تقديم العرض لغموض في المواصفات وقيامه بتفسيرها حسب مرئياته، سوف تؤيد هيئة استئناف العقود بالخدمات المسلحة (Armed Services Board of Contract Appeals, ASBCA) الخاصة بالنظر في العقود ذلك التفسير إذا لم يكن هناك تفسير واضح في العقد.[4]

> لا شيء أكثر إثماراً تحمله سنوات الخبرة العملية الطويلة وكذلك المصادر الفنية الكبيرة من صياغة بديعة أو تحليل مبتكر. على كل حال، يجب أن تكون لغة وصياغة العقود تعكس المعاني المقصودة في العقد والتي تكون مفهومة في نطاق الظروف المعاصرة. ولاشك أن النصوص التي لا يتم التعبير عنها صراحة أو غير الموضوعية أو ذات المقصد الأحادي لطرف واحد، تعتبر نصوصاً ناقصة تؤدي إلى عدم إدراك الطرف الآخر للمعنى وخاصة إذا كان الأخير يعتقد معنى خلافاً لذلك.[5]

(ج٢-٤) قراءة العقد كاملاً

إذا تعذر إيجاد تفسير معقول من المواصفات نفسها، يجب البحث عن مساعدة من مصادر أخرى ويفضل الاستعانة بمستندات العقد في هذا الخصوص، وتنص القاعدة الثالثة [القاعدة الرئيسية (ج)، (C) Primary Rule] في صياغة العقود (Restatement of the Contract) على ضرورة قراءة العقد كاملاً. وتتطلب هذه القاعدة أن لا يقوم التفسير استناداً على جزء واحد من المواصفات إذا كان ذلك الجزء قد تم تعديله أو توضيحه في نص آخر من العقد. وإذا تم تفسير جزء من المواصفات بشكل يجعل إدراجه في العقد لا يعطي أي معنى فإن ذلك يعني أن التفسير الذي تم التوصل إليه أيضاً لا معنى له. وإذا كانت أجزاء مختلفة من المواصفات يمكن قراءتها بأكثر من معنى واحد من هذه المعاني يسبب تضارباً أكثر من المعنى الآخر، يجب في هذه الحالة "الاعتماد على المعنى الذي يتسق مع العقد ولا يتعارض معه" ويجب دائماً "البحث عن ما هو متفق مع المواصفات لا ما هو مختلف معها."[6]

(د٢-٤) اللغة

القاعدتان الأوليتان [Primary Rule (a), (b)] في صياغة العقود (Restatement of the Contract) تؤكدان ضرورة أن تعطى اللغة المستخدمة معانيها العادية وأن تعطى المصطلحات الفنية معانيها المقصودة ما لم ينص العقد على خلاف ذلك أو إيضاح معنى استخدامها في العقد. هل القراءة لمستندات العقد بإمعان تعطي تعبيراً واضحاً ومعقولاً للمعنى والقصد من المواصفات؟

> إن هدفنا دائماً هو إعطاء تأثير كامل للقصد الذي تم التعبير عنه بشكل صريح أو ضمني للأطراف المتعاقدة، هذا إذا كان ذلك ممكناً بالإدراك بالبصيرة ... ومن خلال التعريف الواضح والبسيط لمصطلحات العقد طبقاً للقواعد المتعارف عليها بحيث يكون هذا الالتزام الهام واضحاً في النواحي القضائية ... ونحن بوصفنا (مقاولون) لن نحاول ... وصف معنى منسوب للغة ... التي لا تكون واضحة بشكل صريح أو ضمني ...[7]

وعند المحاولة لتحديد معنى مصطلح أو شرط يجب على المقاول أن يتحقق من معناه من خلال مقارنة ذلك مع المصطلحات والنصوص الأخرى من المواصفات. وقد استندت محكمة المطالبات إلى هذا المفهوم في الحصول على معنى جميع العبارات أكثر من اعتمادها على قراءة المصطلح أو العبارة بمعزل عن بقية ما ورد في المواصفات وهو ما طبقته في قضية شركة هول جار للتصنيع (Hol-Gar Manufacturing) المشهورة

> "قصد الأطراف يجب تجميعه من المستند الكامل ... كما أن التفسير الذي يعطي معنى معقولاً لجميع الأجزاء حول المستند، يجب تفضيله على المعنى الذي يجعل جزءاً من المستند بدون معنى أو لا يمكن تفسيره أو غير فاعل أو لاغياً أو لا أهمية له أو غير ضروري ، كما يجب عدم تفسير أي نص بحيث يتضارب مع النصوص الأخرى إلا في حالة عدم وجود تفسير آخر مناسب"[8]

وإذا كان بإمكان المقاول تجميع معنى كاف ومناسب من أحد أجزاء العقد، فليس من الضروري البحث في مكان آخر أو في أجزاء أخرى بعيدة في العقد ليقرر

احتمال وجود معاني بديلة. وعليه ليست هذه القاعدة للتفسير موجهة ضد المقاول الذي يستنتج المعلومات بشكل معقول من على صفحة واحدة من المخطط لتكون كافيه لحصر الكميات (Takeoff) لعطائه من دون الحاجة إلى السعي لعمل إيضاحات أكثر في الرسومات الأخرى.[9]

بالإضافة إلى ما تقدم نجد أن العقود تحوي في العادة إمكانية حدوث اختلافات ؛ لذا نجد نصوصاً مثل: في حالة وجود تضارب تكون الأسبقية للمواصفات على الرسومات. ويتعين على المقاولين الاعتماد على مثل هذه الشروط عند تفسير مستندات العقد.[10]

(هـ . ٢-٤) العرف أو الاستخدام

يمكن الاعتماد على العرف أو الاستخدام لتحديد معنى الكلمات إذا اتضح أن مثل ذلك المعنى هو المقصود في العقد سواء كان أو لم يكن المعني العادي غامضاً.

> وقد تم إقرار هذا المبدأ في هذه المحكمة (وفي كل المحاكم الأخرى غالباً) وهو "من أجل إظهار قصد الأطراف في العقد يتم تفسير لغة العقد حسب المعني المهني إذا كان المعني العادي غامضاً". هذا يعني أن الاستخدام المهني أو العرف قد يظهر أن اللغة التي تبدو في ظاهرها واضحة وغير غامضة لها في الواقع معنى مختلف عن معناها العادي.[11]

وقد أوضحت محكمة المطالبات بشكل صريح في قضية شركة دبليو جي كونيل ضد الولايات المتحدة (W. G. Connell Co. v. U.S.) أن الاستخدام المهني والعرف يمكن استخدامهما لشرح أو تعريف لغة العقد.

> يمكن للاستخدام المهني أو العرف أن يشرحا أو يعرفا لغة العقد باعتبارهما أموراً مميزة ... ويتعين الأخذ في الاعتبار الاستخدام المهني والعرف متى تعذرت معرفة المعنى من القراءة المعتادة لعبارة معينة. وحتى إذا لم يكن هناك غموض في المعنى يجب أن تعطى لغة العقد المعنى الذي يمكن أن يفهمه الشخص ذو الذكاء المعقول الذي له معرفة بالأحوال المعاصرة. [12]

(و٢-٤) قاعدة البينة الشفهية

قاعدة البينة الشفهية [القاعدة الأساسية (د) لصياغة العقود، Restatement of Contracts Primary Rule (d)] تنص على أن الاتفاقيات الشفهية لا يمكن استخدامها للتبديل أو المخالفة أو الإضافة إلى شروط اتفاقية مكتوبة. وعلى كل حال، هذه القاعدة لا تمنع البينة المقدمة لغرض تفسير وتقديم معنى لتلك الشروط "ولهذا فإنه في حالة أن تكون المواصفات المكتوبة غامضة أو غير واضحة ... يسمح بالمناقشات الشفهية لإيضاح الغموض."[13] "ويمكن أن نأخذ في الاعتبار الحقائق والظروف السابقة والمعاصرة لتحرير العقد في تفسير نصوص العقد."[14]

(ز٢-٤) "الحكم ضد محرر المستند"

حين يكون لطرفي التعاقد تفسيرات معقولة لشروط المواصفات ويظل هناك بعض الغموض حول قصد المصطلحات، يجوز للهيئة القضائية والمحكمة أن تحكم ضد محرر المستند [القاعدة الثانوية (ج) لصياغة العقود، Restatement of Contracts Primary Rule (C)].

> حين تقوم الحكومة بوضع المواصفات التي تكون قابلة لتفسير معين ويقوم المقاول بتفسيرها بشكل مناسب، تحتم العدالة والإنصاف الأخذ بذلك التفسير. وفي حالة قيام أحد الأطراف في العقد بتحرير المستند واستخدام لغة قابلة لتفسيره بأكثر من معنى ولم يكن قصد الأطراف واضحاً، في هذه الحالة يؤخذ بالمعنى الذي يكون مفضلاً للطرف الآخر الذي لم يقم بتحرير المستند. هذه القاعدة تنطبق بشكل خاص على العقود الحكومية، ففيها لا يكون للمقاول رأي في نصوصها، وهذه القاعدة تكون في مصلحة المقاول ؛ لأن الحكومة هي التي تقوم بصياغة لغة العقد.[15]
>
> والغموض يجب ألا يتم إثباته.
>
> من أجل الإيضاح النافذ ... ليس من الضروري أن يوضح (المقاول) نفسه أنه هو الوحيد ذو الرأي المبرر والمعقول. فالمواصفات التي تتحمل أكثر من تفسير يؤخذ فيها بالتفسير الذي يتوافق مع الصياغة والقصد الموضوعي للأطراف باعتباره إثباتاً مقنعاً لإيضاح الغموض ويتحمل الطرف الذي قام بوضع المواصفات مسؤولية ذلك الغموض وحده.[16]

(ح٢-٤) قاعدة السيرة

يتعامل البند (هـ) من القواعد الأساسية لصياغة العقود (Restatement of Contracts Primary Rule (e)) مع سيرة وأفعال الأطراف باعتبار أن ذلك يعطي وزناً ومعنى جديداً لتفسير العقد. ويمكن معرفة سيرة الطرف من خلال تعاملاته وأفعاله السابقة في العقود الأخرى وكذلك سلوك الأطراف خلال تنفيذ العقد الحالي.

> وتبلغ أهمية التعاملات السابقة ذروتها على سبيل المثال: حين تسمح الخبرات في العقود السابقة بالتعديل الجوهري أو ربما التعارض مع اللغة الواضحة للعقد. ففي قضية شركة آل دبليو فوستر للملبوسات الرياضية ضد حكومة الولايات المتحدة (L.W. Foster Sportswear Co. v. U.S.)، تعذر تماماً على المقاول الإيفاء بمتطلبات المواصفات القاسية، وكان قد تلقى بموجب سلسلة من العقود السابقة فرصة لتجاوزات ضرورية. وقد توصلت المحكمة في هذا الخصوص إلى أنه يتعين على المقاول أن يعتمد على إدراكه بما يمكن أن يكون مقبولاً حتى إذا كان هناك اختلاف طفيف في مقاييس الفحص في العقد أو حتى إذا تغيرت وكالة المشتريات.[17]

ويجوز للمقاول أن يعتمد على تعاملاته السابقة في عقود مماثلة باعتبارها توفر له تفسيراً للعقد. وعلى كل حال، عند الاعتماد على أعمال مماثلة تم تنفيذها من قبل مقاولين آخرين، يجب توضيح أن الأطراف الأخرى كانت تدرك الوضع وقبلت بذلك، وإذا كان للعقود الأخرى ظروف معينة مختلفة عن تلك العقود أو إذا كانت المواصفات الخاصة بتلك العقود السابقة غير معروفة لمسؤول العقود للعقد الحالي، ففي هذه الحالات لا تنطبق قاعدة السيرة. بتعبير آخر ما ينطبق على المقاول والمالك في عقد معين لا ينطبق على عقد مماثل بين مقاول آخر وصاحب عمل آخر.

وسيرة الأطراف في أثناء تنفيذ العقد غالباً تؤسس سابقة بالنسبة إلى تفسير العقد في النزاعات التي تنشأ لاحقاً بسبب متطلبات المواصفات. وفي قضية شركة ماكسويل ديناموميتر ضد حكومة الولايات المتحدة (Maxwell Dynamometer Co. v. U.S.) أوضحت محكمة

المطالبات أن الحكومة ملزمة بالتفسير الذي تبناه المقاول لأن ممثل الحكومة لما علم بتفسير المقاول لم يقل شيئاً.

> كلا النتيجتين يمكن الوصول إليها من خلال أفعال الحكومة: النتيجة الأولى تتلخص في أن مسؤولي الحكومة قاموا بتفسير العقد بنفس الشكل الذي فسر به (المقاول) برغم أن العقد تطلب أن يتم قياس السرعة من أسطوانة الطاقة بواسطة مقياس القوة لكلايتون (Clayton) في نيوبورت (Newport) في كل الأحوال. ولأن التفسير العملي للمقاول قد وجد قبولاً من الأطراف قبل أن تحدث اختلافات في العقد، فقد أيدت المحكمة في هذه الحالة تفسير (المقاول) للمواصفات. ... النتيجة الأخرى أن ممثلي الحكومة كانوا يدركون (أن المقاول) كان يقرأ المواصفات بشكل دقيق أكثر مما هو مطلوب لكنهم لم يقولوا شيئاً على أمل أن المقاول سيتمكن من الإيفاء بتلك المقاييس القاسية المطلوبة. ومثل هذا الفعل غير مقبول ولا يساعد في إبطال (تفسير المقاول).[18]

وإذا أصبح تفسير عنصر في العمل موضوعاً للنزاع، يجب أن تتم تسويته بمجرد العلم بذلك. وإذا كان المقاول يقوم بتنفيذ العمل بموجب تفسير ما ومن ثم قرر أن تفسيراً آخر جديداً يعتبر أكثر صواباً وطالب بتكلفة إضافية لتنفيذ العمل الأصلي، يجوز حرمانه من التكلفة الإضافية. "يعتبر تفسير العقد من الأطراف قبل أن تحدث اختلافات حول العقد بالنسبة للمحكمة أمراً هاماً بل له وزن مسيطر. قاعدة العقد أن يكون التفسير المحدد من أطراف العقد خلال التنفيذ هو ما يمثل فعلياً قصد تلك الأطراف."[19]

(٣-٤) المواصفات المعيبة

(أ٣-٤) المقدمة

القانون الحالي الذي يتعامل مع المواصفات التي فيها عيوب كانت بدايته في القضية الشهيرة بين حكومة الولايات المتحدة وشركة سبيرن (U.S. v. Spearin). وقد شكل الحكم في هذه القضية سابقة قانونية.فإصدار الحكومة للمواصفات التفصيلية

يعني أنها تتضمن أن المنتج النهائي حسب المواصفات سيكون وفقاً لما هو مطلوب. وقد وضحت القضية أنه " ... إذا كان المقاول ملزماً بالبناء حسب المخططات والمواصفات التي أعدها المالك، لن يكون المقاول مسؤولاً عما يترتب على العيوب الموجودة في المخططات والمواصفات."[20]

وعلى الرغم من أن الحكومة تحذر المقاول أحيانا من ضرورة ملاحظة الأخطاء المحتملة في المواصفات، لا يمكن للحكومة أن تتفادى المسؤولية عن استخدام لغة مخلة بالمعنى. فعلى سبيل المثال: المتطلبات العامة للمقاول في التحقق من كل الأبعاد والشروط قبل رفع العرض للمنافسة، لا تستدعى الدقة وتفسير كل الأخطاء المحتملة.

> "المقاولون – رجال أعمال – يعتبرون الوقت بالنسبة إليهم أمراً مهماً ويسعدون دائماً لتقديم عروض أقل من المنافسين لهم. وعادة يسعون لعمل تقديرات عروض أقل من المنافسين لهم. كما يقومون بعمل تقديرات للتكاليف التي يشعرون أن الحكومة تركز عليها في شروط العقد خلال التنفيذ. ولا يتوقع من المقاولين الغوص في البحث عن الأخطاء أو الأمور الغامضة غير المنظورة في مستندات العقد، ويتعين أن تتوافر لهم الحماية إذا قاموا بتفسير أمر غامض يقبل تفسيراً آخر – بنية حسنة – أو أغفلوا خطأ ما لمصلحتهم."[21]

مجالات المواصفات المعيبة بالإضافة إلى الحالات الواضحة لعيوب التصميم تشمل وجود المواد المناسبة أو المخصصة والإمكانية العملية أو المحتملة لعمليات الأداء، كما تشمل واجب كشف المعرفة أو المعلومات المتعلقة بتنفيذ العقد. ستتم مناقشة النواحي الخاصة بالمواصفات المعيبة بإيجاز في الأقسام الثلاثة التالية.

(ب٣–٤) ملاءمة أساليب أو مواد معينة

في حين يكون المالك ملزماً بالتحقق من توافر المواد المحددة في المواصفات، يتحمل المقاول المسؤولية الرئيسية في هذا المجال. وعند إعداد العطاء، يتعين على المقاول الحريص أن يتحقق من وجود المواد المطلوبة، فعلى سبيل المثال إذا طلب المالك الذي

يقوم بإعداد المواصفات ٥٠٠ طن من سكك الحديد الملحومة، يتعين على المقاول أن يتحقق من أن مصانع الحديد الصلب تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية وأن يتحقق من أن احتياجاته يمكن تلبيتها حسب أسعار الحديد المعلنة. وعلى أي حال، قد لا يلاحظ أن مصانع اللحام متأخرة في تنفيذ طلباتها لمدة عامين. وعليه فالمقاول الذي لم يؤهل عرضه حسب ما هو مطلوب أو الذي ليس لديه قدرة للقيام بأعمال اللحام في الموقع ,سوف يواجه المخاطر المترتبة على نقص المواد.

وعادة تكون طلبات المالك أقوى حين يوصِّف أداء مواد مخصصة، والمالك حين يوصف مادة أو ما يماثلها، يعني ضرورة أن يكون أداء تلك المادة حسب المطلوب ويضمن توافرها. وفي إحدى القضايا التي اتضح فيها أن المورد المخصص لم يتمكن من البيع إلى المقاول، حكمت محكمة المطالبات بأن المقاول غير مخفق في تأمين المادة المخصصة.

> عند إصدار الحكومة الدعوة لعطاء شراء مادة تتألف من مكونات تم تحديد وصفها شاملاً الاسم التجاري والشركة المنتجة أو 'نوعية أخرى مماثلة لتلك المكونات.' ... فمن غير المناسب أن تُحمل الحكومة عناء تأكيد توافر المطلوب مسبقاً من دون تحذير المتنافسين بشكل صريح بأن هناك شكوكاً في توافر المادة المطلوبة أو مكوناتها البديلة المماثلة."[22]

وينطبق هذا الوضع على المواصفات التي تحدد وتسمح بشكل واضح لعدة أساليب بديلة أو مواد ومن ثم تخفق تلك الأساليب أو المواد في العمل بشكل مرضٍ. وهذا يعني أن ضمان عمل تلك الأساليب أو المواد إذا تم الالتزام بالمواصفات (قضية سبيرين ضد حكومة الولايات المتحدة، Spearin v. U.S.) ينطبق على كل البدائل، ويحتم أن يسترد المقاول جميع التكاليف الإضافية المترتبة على إخفاق البدائل.[23]

القصور في التصميم لا يكون محدداً بأسباب وتأثيرات واضحة . ففي بعض الأحيان يكون المنتج النهائي قابلاً للاستخدام لكن يظل هناك تكاليف إضافية. وفي

قضية شركة نيل ضد حكومة الولايات المتحدة (Neal & Co. v. U.S.) تكبدت الحكومة تكاليف إضافية مسموحاً بها للتغلب على مشكلات ربط ألواح الصلب إلى الخرسانة في الألواح المسبقة الصب. وقد شملت التكلفة الإضافية التعاقد مع استشاري تصميم لمراقبة العمل الإضافي بالإضافة إلى الأعمال الإضافية الخاصة بالتحميل والتنزيل وتخطيط تركيب الألواح.[24]

(ج٣-٤) الإمكانية والنواحي العملية

عرّفت صياغة العقود الاستحالة بأنها "لا تعني فقط الاستحالة بشكل قاطع بل عدم القدرة على التنفيذ بسبب حدة وعدم معقولية المصاعب أو التكلفة أو الأضرار أو الخسارة."[25] وعلى كل حال لن يتم التخلي عن التنفيذ لأن العمل صعب أو مكلف عن ما هو متوقع: "القانون يعفي من التنفيذ (أو في حالة العقود الحكومية يخفف التنفيذ من خلال أمر التغيير) حين تجاوز التكلفة المصاحبة للتنفيذ الحدود التجارية المعقولة، فالقانون لا يعفي من التنفيذ لمجرد أن ذلك لا يمكن تحقيقه بموجب أفضل الأساليب الاقتصادية. ... والحكومة حين تدير طريقة التصنيع لا تضمن أن طريقتها يمكن أن تُنفذ بدون مصاعب أو مشكلات غير منظورة والضمان الذي يتم تأويله بشكل سليم يعطي وعوداً بأن التنفيذ ممكن وفي إطار ما توصلت إليه التقنية"[26]

(د٣-٤) التغييرات الرئيسية

عدم الإمكانية أو عدم النواحي العملية يفضي إلى مفهوم التغيير الرئيسي (Cardinal Changes)، فحين يكون التغيير أو التغييرات التي يجريها المالك كبيرة بحيث إنها تتجاوز مجال العقد الأصلي يجوز للمقاول أن يرفض تنفيذ العمل ويسمح له بأن يتخلى عن المشروع. وعلى العكس، يجوز للمقاول أن يكمل العمل مع الاحتجاج واسترداد التكلفة العادلة له والمناسبة لقاء تنفيذ الأعمال التي تم تغيرها.[27]

والتغييرات الرئيسية يمكن أن تنشأ نتيجة تعديل الكميات أو تعديل وسيلة أو أسلوب تنفيذ العمل. والتغييرات الرئيسية ليس ضرورياً أن تكون تغييراً واحداً أو تغييرات عديدة كبيرة بل يمكن أن تكون نتيجة عدة تغييرات صغيرة.

(هـ ٣-٤) كشف المعرفة

يمكن اعتبار حجب المعلومات التي قد تؤثر سلباً على تنفيذ العقد عيباً في المواصفات. وكذلك الإخفاق في كشف عدم الدقة في نصوص العقد وتواريخ الدخول ودرجة الأعمال الأخرى وتداخل الأعمال التي يمكن توقعها، يمكن أن يترتب عليها تكاليف إضافية غير متوقعة على المقاول. وعلى كل حال، إذا كان المقاول بإمكانه الوصول إلى تلك المعلومات يجب أيضا نقل المعرفة إليه.

وموضوع الإفصاح عن المعرفة مرتبط بمشكلات ماهية المعرفة ومن يملكها وتوافر نوعيات معينة من المعلومات، وعلى العموم إذا كانت المعرفة متاحة للمالك والمقاول فلن يكون هناك طرف مسؤول عن حجب المعرفة عن الطرف الآخر. وإذا كان هناك طرف له معرفة أكبر أو معلومات تؤثر في التنفيذ، يكون ذلك الطرف ملزماً بالإفصاح عنها كما تقرر على قضية شركة هيلين كيرتز للصناعات (Helene Curtis Industries)[28]

> تكون الحكومة قد خرقت التزاماتها التعاقدية إذا سمحت للمقاول بدخول المنافسة في المشروع ومن ثم اتخذت إجراء تدرك أنه ناقص بشرط أن تكون الحكومة لديها المعرفة الضرورية لإكمال العقد بنجاح وكذلك بشرط أن يكون من غير المعقول أن تتوقع أن يحصل المقاول على المعلومات الضرورية من أي مصدر آخر يمكن الوصول إليه (الحكم في قضية كيرتز (Curtis rule))، ولاشك أن الاستنتاج الفرعي من قضية كيرتز (Curtis) يؤكد أن الحكومة غير ملزمة أن تعرض المعلومات في ملفاتها إذا كان من المتوقع أن يبحث المقاول عن الحقائق لدى جهة أخرى.[29]

(و٣-٤) التكلفة ومجالات الإشعار

هناك اثنان من الملامح الخاصة المصاحبة للمواصفات المعيبة. أولهما أن المقاول يتعين عليه أن يحصل على تسوية عادلة للتكلفة التي تكبدها منذ بدء المطالبة (لا تنطبق

الفترة الزمنية المحددة للإشعار والبالغة ٢٠ يوماً). وثانيهما أن تتضمن التسوية العادلة جميع التكاليف الزائدة التي يتكبدها المقاول في محاولته التقيد بالمواصفات المعيبة. ولقد أعطت الهيئة القضائية والمحكمة الاعتبار الصريح غير المقيد في مطالبات المواصفات المعيبة شاملة تكلفة التأخير. وهذا التفسير يرتكز على التزام الحكومة بتأكيد كفاية ودقة المواصفات التي قامت بصياغتها وكذلك التزام المالك بعدم إعاقة عمل المقاول. وقد تم توضيح هذا الأمر بشكل صريح في قضية شركة لابورنيوم للتشييد ضد الولايات المتحدة (Laburnum Construction Company v. U.S.).

> وهناك شرط ضمني في كل عقد تشييد ينص على أنه لا يجوز لأي طرف أن يفعل أي شيء يعوق أداء الطرف الآخر. وإذا تسببت المواصفات المعيبة في منع إكمال المقاول للعمل، يحق للمقاول أن يحصل على تعويض عن الأضرار نتيجة خرق (الحكومة) لتعهداتها الضمنية. وتمتد هذه الأضرار لتشمل التكاليف التي تم تكبدها بسبب التعطل الناتج عن أخطاء في المخططات. فـ (الحكومة) يجب ألاّ تؤخر (المقاول) عن تنفيذ العمل بسبب أخطاء في المواصفات ثم تعوض (المقاول) بتمديد مدة التنفيذ ودفع أي تكاليف إضافية مباشرة ناتجة عن التغييرات لتصحيح تلك الأخطاء.[30]

النواحي البارزة في هذه القضية أن المقاول أصبح مستحقاً لجميع التكاليف المترتبة على المواصفات المعيبة وتفادي تطبيق حق المالك بتأخير العمل لأسباب معقولة خلال إصداره لأمر التغيير. لذلك يتوجب على المقاول أن يطالب بالتعويض عن التأخيرات المصاحبة لإصدار التغيير باعتبارها ناتجة عن المواصفات التي بها عيوب وليس عن التغيير العادي في العقد.

(٤-٤) واجب البحث عن إيضاحات

(أ٤-٤) الالتزام بإشعار المالك بالأخطاء والاختلافات

يقع على عاتق كل طرف (المالك أو المقاول) تحمل مسؤولية إخطار الطرف الآخر بالمعلومات والاختلافات التي يتم اكتشافها قبل وبعد إرساء المنافسة. وقد تم

إيضاح هذا الالتزام كقاعدة قانونية في قضية شركة بيكون للتشييد ضد حكومة الولايات المتحدة (Beacon Construction Co. v. U.S.).

> مقدم العطاء الذي يلاحظ مشكلة في أطوارها الأولى يجب أن لا يعتمد على مبدأ أن الأمور الغامضة في العقد المكتوب من قبل الحكومة يقع على عاتق محرر العقد. ويكون مقدم العطاء ملزماً ... بأن يبين أي تقصير واضح في المواصفات والتحقق من أن ذلك التقصير قد تم التحقق منه خاصة إذا كانت هناك فائدة له في ذلك. ... وإذا أخفق المقاول في التصحيح المعروض من الحكومة، يتحمل الاختلافات الواضحة في تفسيره للعقد. ونحن لا نريد أن نحكم بأنه بموجب شروط ذلك العقد يجب على المقاول على نفقته الخاصة أن يزيل أي غموض محتمل قبل تقديم عطائة. وما نود التشديد عليه هو وجوب قيام المقاول. حين يلاحظ أو يأتي إلى علمه نقص واضح أو عدم تجانس أو اختلافات بارزة، باستشارة ممثلي الحكومة إذا كان يرغب في سد الصدع الحاصل لصالحه.[31]

(ب٤-٤) منطقة المعقولية

القاعدة القانونية في قضية بيكون تم تأكيدها بشكل واضح في قضية شركة أعمال دبليو بي سي ضد حكومة الولايات المتحدة (WPC Enterprises v. U.S.) والتي تعتبر حالياً محكاً رئيسياً في تطبيق هذه القاعدة. وعليه

> إذا كانت بعض النصوص الجوهرية في الاتفاقيات المأخوذة من النصوص الحكومية، قابلة للتفسير بمعنى معين وقام المقاول بتفسيرها بشكل معقول خلال تقديم العطاء أو تنفيذ الأعمال، يتم اعتماد هذا التفسير الأخير. ... وعلى رغم أن المقاول المحتمل قد يكون عليه واجب الاستفسار عن الاختلافات أو التقصير أو التضارب الواضح في النصوص ... هو ليس ملزماً (في غياب تحذير واضح في العقد) أن يسعى للحصول على إيضاحات عن كل وجميع النواحي الغامضة أو المشكوك فيها أو الاختلافات المحتملة في التفسيرات.[32]

وهكذا، واستناداً إلى قضية دبليو بي سي (WPC)، لا يتوجب على المقاول أن يبحث عن إيضاحات إذا كانت تفسيراته تقع في نطاق "منطقة المعقولية".

الحكومة بوصفها الجهة التي تقوم بإعداد العقد، يتعين عليها أن تتحمل المهمة الرئيسية في النظر في إطار "المنطقة المعقولة" في اختيار كلمات العقد التي توضح الأخطار بشكل مناسب - كما تتحمل أيضاً الخطر الرئيسي في الإخفاق في تحمل هذه المسؤولية.

وإذا كان لدى المقاول أسئلة حول التفسيرات أو الإجراءات المسموح بها التي تؤثر في أساليب التشييد، يتعين عليه أن يسأل عن ذلك قبل تقديم العرض بدلاً من المقامرة بأن اقتراحاته صحيحة. ويتعين عليه أيضاً أن يتحقق من معقولية تفسيراته مقارنة بالقصد الواضح والمعلن للعقد.

في إحدى القضايا التي نظرت فيها محكمة المطالبات مؤخراً، كان المقاول قد اعتمد في أسلوب التشييد على رسم تم تضمينه في مستندات العطاء الذي أعد بشكل "تخطيطي أولي لأغراض التقديرات فقط". وبعد ترسية العقد، وجهت الحكومة المقاول أن يقوم بالتنفيذ حسب الطريقة المبينة في المواصفات. ورفع المقاول دعوى مطالباً بالتعويض عن التكاليف الإضافية المترتبة على الالتزام بالطريقة المبينة في المواصفات لأنه كان يعتقد حسب قراءاته للعقد أن له الخيار في اقتراح الطريقة المناسبة. وقالت المحكمة من دون أن تقرر أي التفسيرين هو الصحيح، أن هناك غموض واضح كان من الموجب على المقاول أن يبحث عن إيضاحات بشأنه. وأوردت المحكمة في رفضها لمطالبة المقاول الخلاصة الآتية:

إن الحكم بأن المقاول.قبل الدخول في المنافسة.كان يتعين عليه أن يجد تفسيراً من الحكومة حول الغموض الواضح، يعتبر أمراً ضرورياً لتوفير الحماية ومثل هذا الحكم تم وضعه لتفادي النزاعات قبل ترسية العقد وذلك بتشجيع المقاولين على البحث عن إيضاحات قبل أن يصبح أي طرف ملزم قانونياً.[33]

(ج٤-٤) الفحص ذو الخطوتين

في قضية جاستون وشركاه ضد حكومة الولايات المتحدة (Gaston & Associates v. U.S.)[34] أوضحت المحكمة أن طلب سلاح المهندسين (Corp of Engineer) لمفتشين منفصلين لكل واحدة من المباني الثلاثة ورفض السلاح السماح للمراقبين بالعمل أيضاً

بصفة مديرين لضبط الجودة. لم يتم تحديدهما بشكل واضح في المواصفات ولم يكن التفسير الوحيد المعقول للعقد. كما أن الحكومة، بوصفها الجهة التي قامت بصياغة المواصفات، تتحمل مسؤولية سوء التفسير. وأشارت المحكمة في حكمها إلى أن أياً من الطرفين لم يقدم بينة مقنعة لأسلوب طبيعة العمل السائدة الخاصة بأداء الواجبات الإضافية ضمن الأعمال التي يقوم مدير مراقبة الجودة بها. وفي هذا الخصوص دعم المقاول حجته بأن الحكومة كان في مقدورها توضيح قصدها من خلال الإشارة إلى بنود مماثلة (واضحة وأكثر تحديداً) موجودة في دليل "المواصفات الإرشادية" لسلاح المهندسين. وذكرت المحكمة في حيثيات حكمها أن "الحكومة لا يمكن أن تجعل المقاول يتحمل جميع أخطاء الحكومة،"[35] وطبقت المحكمة في هذا الخصوص الفحص على مرحلتين في قضية "مقاولو ماونتن هوم" (Mountain Home Contractors) وذلك على النحو الآتي:

- الفحص الأول: أن الاختلاف يجب أن لا يكون بارزاً وجوهرياً وواضحاً.
- الفحص الثاني: أن تفسير المقاول معقول.

لقد تم بيان الإجراءين المذكورين بشكل رسمي في أعمال شركة بلونيت بروسي للتشييد (Blount Bros Const. Co.)، فالإجراء الأول كما حدث في شركة بيكون (Beacon) نص على أن المقاول "ملزم بأن يوضح للحكومة الأخطاء أو الاختلافات التي يكتشفها في المواصفات أو الرسومات أو خلافه علماً بأنه يتحمل مخاطر إخفاقة في ذلك."[36] تجدر الإشارة إلى أنه في قضية "مقاولو ماونتن هوم" (Mountain Home Contractors)، وجدت المحكمة أن تكلفة البنود المتنازع عليها أقل من ١٪ من إجمالي قيمة العقد وهذا يعني أن الاختلافات ليست جوهرية.

أما الإجراء الثاني والذي تم إقراره في قضية بلونت (Blount) فقد نص على أن المقاولين "تتوافر لهم الحماية إذا قاموا بحسن نية بتفسير أمر غامض يحتمل تفسيراً آخر

لمصلحتهم كما حدث في قضية شركة بيتر كويت ضد حكومة الولايات المتحدة (١٩٤٧م) ((Peter Kiewit Sons' Co. v. U.S., 109 Ct. CI390, 418 (1947)). والمفهوم الأساسي في هذا الخصوص هو أن الغموض في العقود التي تحررها الحكومة يتم تفسيرها ضد الجهة التي قامت بصياغتها."[37]

(د٤-٤) "ليست جزءاً من العقد"

من أجل تلخيص مناقشات هذا القسم مع القسم (٧-٣) الخاص بدراسة الموقع، نقول إن المعلومات التي يتم تقديمها "للإحاطة فقط" على أساس أنها لا تشكل جزءاً من مستندات العقد، يستطيع المقاول استخدامها من دون الاعتماد عليها. وعلى كل حال إذا أثارت تلك المعلومات أسئلة واضحة أو تضارباً ظاهراً، يتوجب الاستفسار عنها، وإذا تمت الإشارة إلى تلك المعلومات بأنها "للإحاطة فقط" من دون الإشارة إلى أنها "ليست جزءاً من العقد" فإن الاستفسار عن تلك المعلومات يصبح من الأمور المطلوبة بشكل أكبر.

(٤-٥) واجب الإحاطة

يكون من التزامات الطرفين أن يبلغ كل طرفٍ الطرف الآخر عن المشكلات المحتملة التي قد تمنع أو تعوق التنفيذ، "فإذا كان المقاول يعلم أو يجب عليه أن يعلم بالظروف التي تشير إلى أن الخطط سوف تفضي إلى الفشل، يتعين عليه أن يفيد المالك (بغض النظر عن الخبرة الشخصية للمالك)."[38] وبالمثل يكون من واجب المالك أن يفصح عن كل المعلومات التي تسهم في إكمال العقد بنجاح.

> إذا كان لدى الحكومة معلومات حيوية تعلم أن المتنافسين يحتاجون إليها لكن لم يتم توفيرها، يجب أن لا تجعلهم يتخبطون في هذا الخصوص على رغم أن الأمر ليس موضوع ثقة تجاه مقاوليها لكن يتعين على الحكومة حين يكون رصيد المعرفة متوافراً لديها أن لا تبخل بذلك على المقاولين وألا تحجب تلك المعلومات سواء خطياً أو شفهياً.[39]

أنواع المعلومات التي يتم حجبها من قبل المالك وتؤثر على أداء المقاول وترتبت عليها حالات تغيير في الماضي تشمل الآتي:

١- اختلافات في العمل حصلت في المشروع من قبل مقاول سابق.

٢- تنفيذ بند في اختبارات سابقة.

٣- إمكانية أن يكون البند المحدد فقط في مواصفات "أو ما يماثله" يلبي متطلبات الحكومة.

٤- المعلومات الكاملة عن أداء المقاول من الباطن.

٥- مشكلات متأصلة (موروثة) في مواصفات العقد.

٦- ظروف المبنى الذي سيتم فيه العمل.

٧- المعلومات الفنية التي تشير إلى أن التقنية المقترحة من قبل المقاول ستكون غير ناجحة.

٨- العقود الحكومية الأخرى التي سيتم ترسيتها في موقع التشييد.[40]

إثبات أن المعلومات قد تم حجبها لا يعني تأكيداً للمقاول بأن تسوية عادلة سيتم تطبيقها. ويجب على المقاول أن يوضح أن توافر المعلومات كان سيؤثر في أدائه أو في المنافسة المقدمة من قبله. وأوردت محكمة نيويورك العليا (New York Supreme Court) أن الدولة عليها واجب الإفصاح عن كل اختبارات الحفر ومعلومات أسفل التربة في منطقة المشروع. فقد ادعى المقاول أن عطاءه كان سيكون عالياً إذا كان قد حصل على المعلومات المتاحة. وعلى كل حال، رفضت المحكمة دعوى المقاول لأنه أخفق في رفع الحقائق الكافية التي تثبت التأثير الذي كان سيؤديه توافر المعلومات الكافية على عرضه المقدم في المنافسة وكيف أن ذلك العطاء كان سيكون مختلفاً.[41]

(٦-٤) واجب مباشرة العمل

يكون واجب المقاول في مباشرة العمل في الغالب أمراً إلزامياً.ويجب أن يكون المقاول حذراً ويسعى للحصول على الاستشارة القانونية قبل النظر في إيقاف العمل

لأي سبب. وقد يكون الوضع الوحيد الذي يوقف فيه المقاول العمل حين يصبح غير قادر على الحصول على توجيهات واضحة عن العمل ويصبح من الضروري على المالك (الحكومة) تقديم توضيحات أو توجيهات حين يخفق المقاول في تنفيذ العمل أو حين يطلب توجيهات بعد بذل جهود صادقة في الإيفاء بالتزامات.

> من وجهة نظرنا أي فترة للتنفيذ تترتب على مفاوضات فلن تنتهي. ويتم البت فيها بسبب إخفاق (الحكومة) إعطاء قرار بشأن النزاع حول المواصفات المعدلة. ونرى أن (المقاول) يحق له أن يتوقف عن التنفيذ حتى تتم التسوية. وكان مسؤول العقود في مذكرة إنهاء العقد قد رفض وجود مبرر (للمقاول) لعدم التنفيذ يرتكز على المواصفات المعيبة، ولا نعتقد أن من الضروري تحديد كون المواصفات فيها عيوب أم لا. لكن كان (المقاول) مقتنعاً أن فيها عيوباً لذلك دخلت (الحكومة) في مفاوضات لتعديل المواصفات. وإلى حين اكتمال المفاوضات واتخاذ قرار بشأن التعديلات في المواصفات لن يكون المقاول ملزماً بالاستمرار في التنفيذ.[42]

لقد تم بيان واجب المقاول في الاستمرار في العمل بشكل صريح في بند النزاعات الواردة في العقود الحكومية. "حتى يتم اتخاذ قرار نهائي في النزاع، يجب على المقاول الاستمرار بحرص في تنفيذ العقد حسب توجيهات مسؤول العقود" انظر [أيضاً الملحق (٢) (i) 52.233-1 ,2]. وحتى إذا كان تفسير المقاول للعقد صحيحاً وكان هناك تمديد وشيك للعقد، يكون المقاول أيضاً ملزما بالتنفيذ. ففي قضية شركة دريدجينج ضد الولايات المتحدة (American Dredging v. U.S.) كانت الهيئة القضائية ومسؤول العقود مقنعين في أن المقاول "مستمر في العمل بحرص وعناية في الأعمال غير المكتملة التي كان العمل فيها يتوقف على قرار بشأن النزاع حول الحالة المتغيرة (Changed Condition) لأنه ملزم تعاقدياً بذلك."[43]

(٧-٤) التفتيش - واجب التفتيش

عمليات التفتيش المفرطة وغير المناسبة من حيث التوقيت قد تتسبب في الحالات المتغيرة أو تأخير للعمل. وإذا فرض المهندس أو المالك مستوى تنفيذ أعلى مما هو محدد

في المواصفات، يكون المقاول مستحقاً لتسوية عادلة مقابل ذلك. ففي بعض الأحيان يطلب المفتشون المتشددون سماحيات في تركيب ووضع المواد والأجهزة التي تتطلب أكثر إحكاماً عما هو متعارف عليه في الأساليب المتبعة في المهنة. وعادة تضع المعاهد المختصة بصناعة المواد (مثل معهد الخرسانة الأمريكي (American Concrete Institute)، والمعهد الأمريكي لفولاذ التسليح (American Reinforcement Steel Institute))، السماحيات الخاصة بتصنيع وتركيب منتاجاتها. ويحاول الحرفيون المتعاملون مع هذه المنتجات التقيد بهذه السماحيات لكن تحدث بعض التجاوزات التي تكون خارج نطاق سيطرة العمال ولا تترتب عليها أضرار. إذا لم يكن التركيب من وجهة النظر الإنشائية معيباً أو كان المظهر بوضوح خارج القصد المعقول للمواصفات، فإن التكاليف الإضافية للمحافظة على إبقاء مراقبة أكثر شدة أو عمل تصحيحات يمكن أن تفضي إلى تعديل منصف.

(أ٧-٤) الرفض غير المبرر

يحق للمالك أن يضع مواصفات متشددة طالما أنها واضحة ويمكن تنفيذها. لكن على كل حال، حين يتكبد المقاول تكاليف إضافية بسبب رفض العمل نتيجة سوء تفسير المواصفات من المفتش، تجوز المطالبة بتسوية عادلة. ففي قضية شركة جرانيت للتشييد (Granite Construction Company) رفض المالك الأعمال الخرسانية بحجة أنها لا تتوافق مع معايير المسامات وقوة التحمل، وكلا المعياريين لم يشر إليهما في المواصفات. ولهذا فقد وجدت الهيئة القضائية التي نظرت في القضية "أن الخرسانة قد تم رفضها على أساس غير صحيح باعتبار أن حجة الرفض غير موضحة في العقد."[44] ولذلك حكمت لصالح المقاول بأنه يستحق تسوية عادلة لقاء هدم واستبدال الأعمال المرفوضة.

(ب٧-٤) القبول غير المناسب

إذا كانت الحكومة على علم بأن المقاول ينحرف عن المواصفات بشكل غير مقبول، يتوجب عليها إخطار المقاول بذلك. ففي قضية شركة هيدروسبيس إليكترونيكس

آند إنسترمنت (Hydrospace Electronics & Instrument Corp.) (ASBCA 17922, 7-2 BCA ¶10682) "كانت الحكومة على علم بأن (المقاول) قد انحرف عن المواصفات فيما يخص الفولاذ غير القابل للصدأ بشكل يعتبر غير مقبول. وفي مثل هذه الأحوال نرى أنه يتوجب على الحكومة أن تخطر (المقاول) بالخطأ في وقته وإذا أخفقت الحكومة في ذلك يجوز (للمقاول) المطالبة بما يترتب نتيجة لإخفاق الحكومة."[45] وعلى كل حال هذه القضية تعتبر استثنائية ويجب على المقاول عدم الاعتماد على برنامج التفتيش الخاص بالمالك.

من هذا المثال الموضح أعلاه يتضح أن الحكومة لم تتحرك من البداية حيال معالجة الأعمال الخاطئة. وفي قضية أخرى أجاز المهندس بشكل غير مناسب استخدام مواد غير مطابقة واتضح فيما بعد أنها غير مقبولة وترتب على ذلك إعفاء المقاول من مسؤولية تحمل سوء العمل.[46]

القيام بعمليات التفتيش في الأوقات غير المناسبة والتفتيش غير المتوافق مع ما هو مطلوب وأنظمة التفتيش المتغيرة بالإضافة إلى متطلبات الأعمال الكتابية المتزايدة، تعتبر جميعها تغييرات استنتاجيه تسبب تدخلاً غير ضروري في أعمال المقاول. كما أن متطلبات الفحص الزائدة عن ما هو مطلوب بموجب المواصفات (مثل الفحص المتكرر المختلف الأنواع) تعتبر أيضاً من التغييرات الاستنتاجية حتى إذا أدت تلك الفحوص لكشف عيوب في العمل. ويعتبر التفتيش في الأوقات غير المناسبة الذي يفضي إلى تعطيل المقاول، تأخيراً تحت بند تعليقات العمل (إذا كان العقد يحتوي هذا البند).

وعلى كل حال، يجب ألا يعتمد المقاول على التفتيش الذي يقوم به المالك ليحل نفسه من أي مسؤولية عن العيوب التي كان بالإمكان اكتشافها باستخدام وسائل تفتيش أفضل. وفي إحدى القضايا التي انهارت فيها الرافعة لأن المقاول استخدم مسامير ذات حجم أقل، رفضت المحكمة حجة المقاول بأن المسامير أساساً كان فيها عيوب واضحة وكان من الواجب أن تكتشف الحكومة ذلك من خلال ممارسة حقها في الفحص والتفتيش. وقالت المحكمة: "كون المواد خاضعة للفحص والتفتيش لا يفرض

على الحكومة واجب القيام بالفحص الشامل. كما أن الحق في القيام بالفحص لا يعني أن القيام بذلك واجب إلزامي. ... ولا يرتب إلزاماً على الحكومة أن تقوم بذلك الفحص وتتحمل مسؤولية أي قصور يمكن اكتشافه."[47]

(٨-٤) الخلاصة

لاشك أن الموضوعات المتعلقة بالمواصفات تأتي في المرتبة الأولى للأسباب التي تفضي إلى التكاليف الزائدة والتأخير وإرباك العمل في مشروعات التشييد. لذلك يعتبر وضع مجموعة متكاملة من الرسومات والمواصفات الخاصة بالعقد من المهام غير اليسيرة التي تحتاج إلى تنسيق بين عدة جهات مختصة في التصميم ,كما تتطلب توخي الدقة والإحاطة الشاملة بمواد البناء وتوافرها بالإضافة إلى مواكبة التقنية وتجهيز الهياكل والبنيات الضرورية في مواقع التشييد ومتابعة احتياجات المالك المتغيرة باستمرار ومراعاة متطلبات الميزانية المرصودة للعمل. ويتعين توقع لحدوث أخطاء وقصور وسوء استخدام أو سوء فهم بقدر معين. والتعامل مع هذه التوقعات بأقصى عدالة ممكنة هو قصد القواعد الخاصة بتفسير العقد. ويتعين على المالك أن يبذل المال لإعداد مواصفات جيدة بقدر الإمكان كما يجب على مصممي الأعمال بذل مجهود أكبر لتقليل الأخطاء وأوجه القصور وأن يكون لدى المقاولين الرغبة في تحسين أعمالهم من خلال إخطار المالك بأي غموض أو مشكلات متوقعة من واقع مستندات العقد.

الملاحظات

(1) *Restatement of the Law of Contracts,* Copyright 1932 by The American Law institute. Reprinted with the permission of the American Law Institute. §§ 235 & 236.

(2) *Corbetta Construction Co. V. U.S.*, 198 Ct. Cl. 712 (1972).

(3) *Blount Brothers Corporation,* NASA BCA 865-29, 67-2 BCA ¶ 6562; also see *Appeal of Pool & Cantield, Inc.*, ASBCA No. 4-3399 (March 4, 1992). (Contractor's interpretation of depicting conduit was consistent with industry with industry practice.)

(4) *Blake Construction Co., Inc.*, GSBCA 1345, 65-1 BCA ¶ 4624.
(5) *Firestone Tire & Rubber Co. v. U.S.*, 195 Ct. Cl. 21 (1971); also see *Department of Transportation v. Semanderes*, 5-31 A.2d 815 (Pa. Cmwlth. 1987). (Contractor's Interpretation of a latently ambiguous specification was more reasonable than the owner's interpretation.)
(6) *Unicon Management Corp. v. U.S.*, 179 Ct. Cl. 534 (1967).
(7) *Massachusetts Port Authority v. U.S.*, 197 Ct. Cl. 721 (1972).
(8) *Hol-Gar Manufacturing Corp. v. U.S.*, 169 Ct. Cl. 384 (1965); also see *Appeal of Fort Mechanical, Inc.*, GSBCA No. 6350 (July 18, 1983). (Contractor could not simply ignore a drawing scale when interpreting the contract documents.) Also *Hills Materials Co. v. Rice*, 982 F.2d 514 (Fed. Cir. 1992) (Change in OSHA slope requirement compensable because specific reference to specific OSHA regulation . . . "issued" superseded the more general terms in the Permits and Responsibilities clause, which placed responsibility with the contractor for compliance with changed regulations.)
(9) *Jarbet Co.*, ASBCA 14554, 72-1 BCA ¶ 9379.
(10) *Appeal of Hull-Hazard*, Inc., ASBCA No. 34645 (June 29, 1990).
(11) *Gholson, Byars and Holmes Construction Co. v. U.S.*, 173 Ct. Cl. 374 (1965).
(12) *W. G. Cornell Co. v. U.S.*, 179 Ct. Cl. 651 (1967); also see *Appeal of Santa Fe, Inc.*, VABCA No. 2167 (Dec. 18, 1986). (In the absence of an express contract requirement to the contrary, contractor to rely on standard industry performance practices.)
(13) *Sylvania Electric Products, Inc. v. U.S.*, 198 CT. Cl. 106 (1972).
(14) *Gibbs v. U.S.*, 175 Ct. Cl. 411 (1966).
(15) *Peter Kiewit Sons' Co. v. U.S.*, 109 Ct. Cl. 517 (1947).
(16) *George Bennett v. U.S.*, 178 Ct. Cl.; also see *Department of Transportation v. Mosites Construction Co.*, 494 A.2d 41 (Pa.Cmwlth. 1985). (Ambiguous payment schedule construed against the project owner that drafter it.)
(17) C. Stanley Dees and Gilbert J. Ginsburg "Contract Interpretation and Defective Specifications," *Government Contracts Monograph No. 4* (Published by the Government Contracts Program, the George Washington University, 1975), pp. 16 & 17.
(18) *Maxwell Dynometer Co. v. U.S.*, 181 Ct. Cl. 607 (1967).
(19) *Max Drill, Inc. v. U.S.*, 192 Ct. Cl. 608 (1970).
(20) *U.S. v. Spearin*, 248 U.S. 132 (1918).
(21) *Bromley Contracting Co.*, ASBCA 14884, 72-1 BCA ¶ 9252; also see *Appeal of Harrison Western/Frank-Denys, Inc.*, ENGBCA No. 552-3 (Nov. 22, 1991). (Contractor was not required to detect a latent error in a drawing note.)
(22) *Aerodex, Inc. v. U.S.*, 189 Ct. Cl. 344 (1969).
(23) Ralph C. Nash, Mr., *Government Contract Changes* (Federal Publications, Inc., Washington, D.C., 1975), p. 275.
(24) *Neal & Co. vs U.S.*, 19 Cl. Ct. 463 (1990).
(25) *Restatement of the Law of Contracts*, § 454.

(26) *Natus Corporation v. U.S.*, 178 Ct. Cl. 1 (1967); also see *Appeal of Centex Construction Co., Inc.*, ASBCA No. 29323 (Sept. 30, 1985). (Contractor was required to device construction techniques that would meet a difficult design.)
(27) *Saddler vs. U.S.*, 287 F.2d 411 (Ct. Cl. 1961).
(28) *Helene Curtis Industries, Inc. v. U.S.*, 160 Ct. Cl. 437 (1963).
(29) *H. N. Bailey & Associates v. U.S.*, 196 Ct. Cl. 166 (1971); also see *Uhley v. Tapio Construction Co., Inc.*, 573 So.2d 391 (Fla.App. 1991). (Contractor had an obligation to confirm benchmark elevations in the field.)
(30) *Laburnum Construction Corp. v. U.S.*, 163 Ct. Cl. 339 (1963). [Also see *Appeal of Oneida Construction Co., Inc./David Boland, Inc., Joint Venture*, ASBCA No. 44194 (Oct. 6, 1994). (Government's defective specifications hindered the contractor's progress.)]
(31) *Beacon Construction Co. v. U.S.*, 161 Ct. Cl. 1 (1963). [Also see *Appeal of Sherman Construction Corp.*, VABCA No. 1942 (Dec. 13, 1984). (Contractor had a duty to seek clarification of conflicting contract provisions.)]
(32) *WPC Enterprises, Inc. v. U.S.*, 163 Ct. Cl. 1 (1963). [Also see *Appeal of Bruce-Anderson Co., Inc.*, ASBCA No. 29411 (Aug. 1, 1988). (Contractor had no duty to discover or seek clarification of a latently restrictive specification.)]
(33) *S. O. G. of Arkansas v. U.S.*, Ct. Cl. 546 F 2d 367 (Dec. 15, 1976).
(34) *Gaston & Associates v. U.S.*, 27 Fed Cl. 243 (1992).
(35) *Mountain Home Contractors v. U.S.*, 192 Ct. Cl. 16, 425 F.2d 1264.
(36) *Blount Bros. Const. Co.* 171 Ct. Cl. 478, 496, 346 F.2d 962, 973 (1965).
(37) Ibid. @ 496, 497.
(38) *Lewis v. Anchorage Asphalt Paving Co.*, F. 2d 1188 (Alaska 1975).
(39) *Helene Curtis Industries, Inc. v. U.S.*, 160 Ct. Cl. 437 (1963).
(40) Nash, p. 313.
(41) *A. S. Wikstrom, Inc. v. State*, N. Y. Supreme Court, App. Div. (April 8, 1976).
(42) *Monitor Plastics Co.*, ASBCA 11 187, 67-2 BCA ¶ 6408.
(43) *American Dredging Co.*, ENGBCA Nos. 2920 et al. 72-1 BCA ¶ 9316. *American Dredging Co. v. U.S.*, 207 Ct. Cl. 1010 (1977); also see Appeal of *Gaudelli Brothers, Inc.*, GSBCA No. 7123 (March 5, 1984). (Default termination was proper where a contractor refused to proceed with the work until an agreement had been reached on the price of a change order.)
(44) *Granite Construction Co.* (ENGBCA No. 3561, 76-1 ¶ 11,748).
(45) *Hydrospace Electronics & Instrument Corp.*, ASBCA 17922, 74-2 BCA ¶ 10682.
(46) *Bechtold Paving, Inc. v. City of Kenmore*, 446 N.W.2d (N.D. 1989).
(47) *Kammer Construction Co. v. U.S.*, 203 Ct. Cl. 182 (1973); also see *Appeal of Kelley Control Systems, Inc.*, VABCA No. 2,337 (July 24, 1987). (An interim inspection and approval did not relieve the contractor of the duty to conform to the specifications.)